

الملف

جورج شاهين

غسان عيَّاش: صندوق النقد لا يستطيع أن يفرض على لبنان الخضوع له

ترجع ملف المباحثات بين لبنان وصندوق النقد الدولي على عرش الملفات النقدية والاقتصادية المفتوحة، وتحوّل هما وطنيا. فالسعي الى الخروج من المأزق الذي تعيشه المالية العامة نتيجة ازمة السيولة وفقدان العملات الاجنبية، شكل عنوانا لهذه المفاوضات، وهو ما طرح المزيد من الاسئلة حول ما يؤخر اقلعها سريعا وتحديد فوائدها



النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور غسان عيَّاش.

ميزانيات المصارف. كذلك لا يجب ان ننسى الديون الممنوحة للاستهلاك او للاسكان التي اسديت لذوي الدخل المحدود الذين زادت اعباؤهم نتيجة ارتفاع معدل البطالة وانهباء سعر صرف الليرة اللبنانية. استفاد من القروض السكنية القضاة والعسكريون وموظفو الادارات العامة، الى جانب مستخدمي القطاع الخاص. في الفصل الاول من العام الجاري، كان مجموع القروض السكنية من كل الفئات يعادل 11.7 مليار دولار اميريكي، ووصل عدد المستفيدين من القروض الى 123.5 الف مقترض، بعد ان تجاوز 129 الف مقترض في نيسان 2018. تظهر الارقام التطور الصاعد للاقراض السكني في لبنان خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. نهاية سنة 2005 بلغ عدد المستفيدين من قروض الاسكان 25.6 الف مقترض ومجموع القروض نحو 900 مليون دولار. في نهاية 2010، اي بعد خمس سنوات فقط، ارتفع عدد المقترضين الى حوالي 70 الف مقترض ومجموع القروض الى 4.5 مليارات دولار، اي بزيادة 137% في عدد المقترضين و360% في مجموع القروض. بين نهاية 2010 ونهاية 2018، ازداد عدد المقترضين بنسبة 85% وحجم القروض 186%.

بالعودة الى الخلاف حول تقدير خسائر القطاع المالي، من هي المرجعية التي تبنت هذا الخلاف وتحدد الرقم الصحيح؟ □ في رأيي هناك مستويات عدة لبت هذه المسألة الشائكة، لأن هذا النوع من المشاكل لا سابق له من حيث المبدأ، اي ان ينشأ خلاف بين سلطتين وطنيتين (المصرف المركزي ووزارة المال) حول تقدير ارقام اساسية مثل خسائر القطاع المالي، فيما البلاد في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي. لذلك سنلجأ الى التخمين والقياس. على المستوى الداخلي، ان الجهة الوطنية الصالحة لوضع القواعد والمعايير لميزانيات المصارف هي لجنة الرقابة على المصارف، والتعليمات التي تضعها لجنة الرقابة في هذا الصدد ملزمة وتتقيد بها المصارف وكذلك مفوضو المراقبة الذين يدققون حسابات المصارف. هنا تجدر الاشارة الى ان لجنة المال والموازنة اللبنانية عندما كانت في صدد توحيد الارقام، استشارت

واجب الدولة ليس تنظيف الميزانيات بل وضع خطة تنشيط الاقتصاد

الديون المصرفية تجاوزت سقفوف الناتج وبانت ترهق ميزانيات المصارف

الناتج المحلي القائم. لكن هذا الرقم تغير على الارجح واصبح يمثل ما يزيد كثيرا عن حجم الناتج المحلي بسبب التطور الدراماتيكي في الارقام منذ انفجار الازمة النقدية. فالناتج المحلي انخفض كثيرا وسيخسر هذا العام حوالي 20 مليار دولار على اقل تعديل. علما ان هناك قسما كبيرا من الديون محرز بالعملات الاجنبية، وقد ارتفع سعر الصرف على نحو كبير. كل ذلك يعني ان الديون المصرفية الى الناتج، تجاوزت السقفوف السابقة واصبحت ترهق

□ اذا صحت نظرية حجم الخسائر الكبيرة، فهل تعتبر جميع القروض الممنوحة الى المؤسسات الصغيرة وفي القطاع السكني مثلا من الديون الهالكة؟ وهل يعد ذلك تحريضا على عدم التسديد؟ □ لقد دخلنا حالة من الفوضى التي يفترض تنظيمها مع الوقت. لا يستطيع الافراد المدنيون وحدهم تقرير ما اذا كانوا في حل من تسديد ديونهم، لأن هذا الامر يقرره القانون. ان اعتبار نصف الديون في مصرف ما هالكا، لا يمنح نصف المدنيون الحق في التوقف عن دفع ديونهم. يجب ان ينكب المشرع على درس اوضاع الديون المصرفية، من جهة في ضوء العسر الذي يعيشه المدنيون من مختلف الطبقات، ومن جهة ثانية من زاوية تأثير توقف المدنيون عن الدفع على اوضاع المصارف. هذه مسألة بالغة الدقة والتعقيد، ولا بد من ان يأتي دورها عاجلا في سلم الاولويات.

■ هل يمكنكم اعطاء بعض الارقام لمعرفة حجم المشكلة؟

□ بلغ حجم الديون التي منحها المصارف للقطاع الخاص اواخر العام الماضي حوالي 55 مليار دولار، اي ما يزيد قليلا عن 100% من

تقديرات الفريق الحكومي. من حسن الحظ، ان جو المجلس النيابي عموما ولجنة المال والموازنة خصوصا كان مؤيدا لارقام نقولا نحاس، فنجا نظام لبنان المصرفي من كارثة كانت ستلحق به.

■ نفهم من ذلك ان انتقادات المصارف لورقة الحكومة تنحصر بتقدير الخسائر التي اصابت القطاع المالي؟

□ كلا. انتقادات المصارف لورقة الحكومة لا تنحصر بتقدير الخسائر فحسب، بل تمتد الى جوانب اخرى اساسية. اول انتقاد يتبادر الى الذهن، ان ورقة الحكومة هي ورقة محاسبية فقط بالمعنى الضيق للمحاسبة، اذا ان هدفها الاساسي هو تحديد الخسائر وقد حددتها بطريقة لم تحقق حولها الاجماع. انطلاقا من ذلك قررت الحكومة شطب الخسائر من ميزانيات الدولة ومصرف لبنان والمصارف. عندما تعتبر الدولة ان جزءا من ديونها هالك فهي تشطبها، وتشطب مقابلها جزءا من موجودات مصرف لبنان والمصارف، وصولا الى الودائع. الا ان واجب الدولة في الظرف الراهن ليس مجرد تنظيف الميزانيات، بل وضع خطة تشمل الخطوات والاجراءات الكفيلة بتنشيط الاقتصاد الراكد. ثم هناك موضوع يتبع تحديد الخسائر، وهو كيفية توزيع الخسائر بين الاطراف. فورقة الحكومة تريد تحميل كل الخسائر لمصرف لبنان وللمصارف ومودعيها، وهذا يعني تصفية فورية للقطاع المصرفي من دون تحميل الدولة اية مسؤولية. تضمنت ورقة المصارف عنصرا جديدا وهو تجنيد قسم من موجودات الدولة لتحمل الاخيرة قسما من المسؤولية، ومن جهة اخرى لتفعيل ادارة هذه الموجودات وهي ادارة فاشلة حاليا.

مع لبنان. لكن الذي اعاق المهمة، ان الفريق الرسمي اللبناني قدم على طاولة التفاوض الالكتروني ورقة تتضمن ارقاما مثيرة ومفاجئة عن حجم خسارة النظام المالي في لبنان، اذ قدرها بما يزيد عن 80 مليار دولار اميريكي، اي ما يعادل 150% من الناتج المحلي وفقا لتقدير الناتج قبل انفجار الازمة. اعترض مصرف لبنان على هذا التقدير للخسائر، مما ادى الى انقسام او شرح ضمن الفريق اللبناني للمفاوض، فاخذ الصندوق ينتظر توافق اللبنانيين حتى ينتقل الى الخطوات التالية.

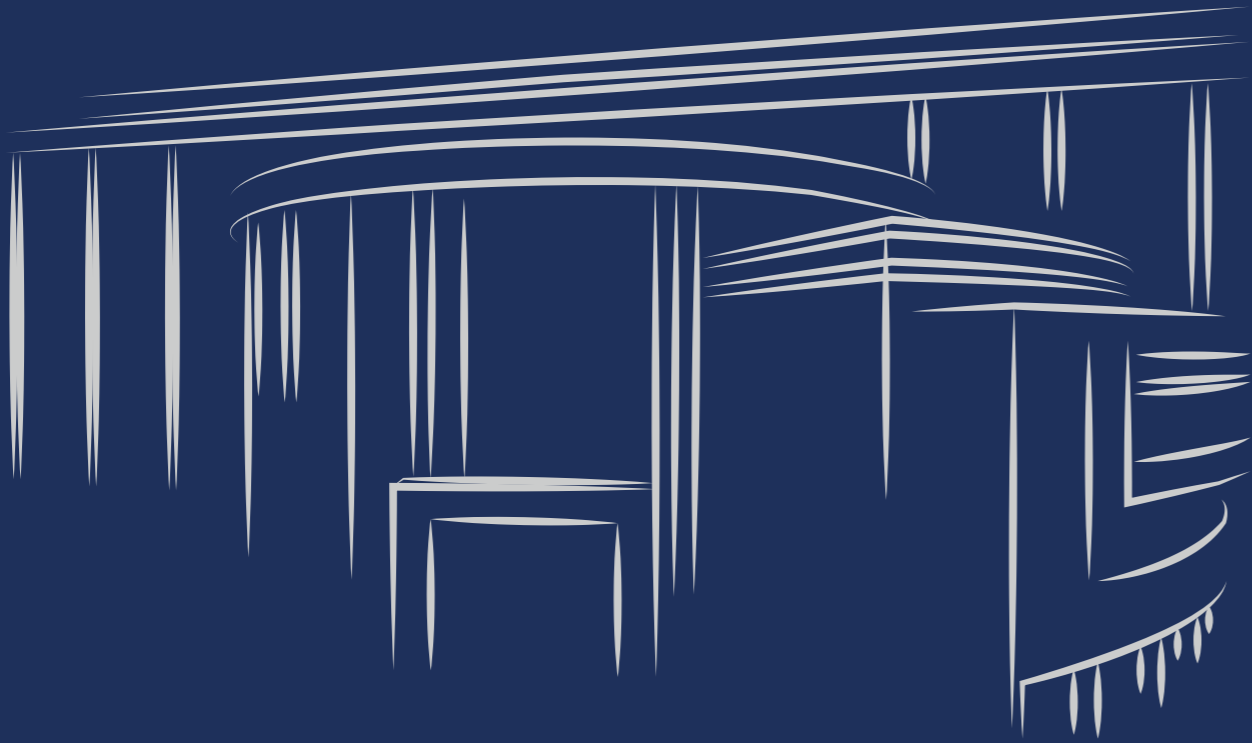
■ اين تلتقي او تختلف مع تقديرات الفريقين اللبنانيين اذا صح التعبير، اي مصرف لبنان ووزارة المال؟

□ منذ اللحظة الاولى كنت من القائلين ان تقديرات الحكومة اللبنانية لخسائر النظام المالي مبالغ فيها، لانها اعترت كل ديون القطاع المالي للقطاع العام في خاتمة الخسائر الانية ويضاف اليها قسم من تسليقات المصارف للقطاع الخاص. حسنا فعلت لجنة المال والموازنة في المجلس النيابي عندما وضعت يدها على الموضوع وراجعت الخسائر. يعود الفضل في ذلك الى الجهد الذي قام به مقرر اللجنة النائب نقولا نحاس بدعم من رئيس اللجنة النائب ابراهيم كنعان. بين النائب نحاس ان هناك مبالغة كبيرة في اعتبار كل التوظيفات المشار اليها خسائر محققة ومستحقة، من دون تمييز بين دين خارجي ودين داخلي ومن دون الاخذ في الاعتبار الامتداد الزمني لاستحقاق الديون الذي يمتد الى عشرين سنة. لم يطعن النائب نحاس بارقام الحكومة لأن الارقام لا تتغير، لكنه طرح معايير ومقاربات اكثر منطقية خفضت حجم الخسائر الى ثلث

لا شك في ان هذا الموضوع بات رهنا باستعدادات لبنان للايفاء بالاصلاحت المطلوبة، وذلك من اجل اقتناع صندوق النقد بمساعدته في هذه الظروف الحرجة. "الامن العام" التقت النائب السابق لحاكم مصرف لبنان الدكتور غسان عيَّاش الذي شرح الاسباب التي اعاققت انطلاق المفاوضات بين طرفين يعرفان بعضهما جيدا. واستغرب ان يكون هناك خلاف بين سلطتين وطنيتين كالحكومة ومصرف لبنان حول حجم خسائر القطاع المصرفي وكيفية تحديدها، مستبعدا ان يتمكن الصندوق من فرض شروطه على دولة تتمتع بسيادتها، لكنه يبقى منفذا اجباريا الى طلب المساعدات من الدول والجهات المانحة.

■ قطعت جلسات المفاوضات بين لبنان وصندوق النقد الدولي شوطا زنيا، فيما الذي تحقق حتى الان؟

□ المفاوضات الرسمية بين وفد الحكومة اللبنانية وصندوق النقد الدولي بدأت في النصف الاول من شهر ايار الماضي، وقد سبقتها مشاورات غير رسمية مع ادارة الصندوق. اكثر من ذلك، فان اطلاع الصندوق على الوضع المالي والاقتصادي في لبنان هو اطلاع قديم ودام، فبعثات الصندوق تزور لبنان سنويا وتطلع على اوسع الارقام والمؤشرات وادقها، كما تفعل بالنسبة الى معظم دول العالم. اذن، كان يفترض ان تكون نتائج الحوار سريعة بين الدولة والصندوق لان الواحد منهما يعرف الاخر جيدا، وآخر تقرير مفصل عن الاقتصاد اللبناني صدر عن الصندوق كان آخر صيف سنة 2019. الفترة الفاصلة عن ذلك التقرير لم تشهد تطورا كبيرا ومفاجئا في الارقام اللبنانية، ما يجعل مهمة الصندوق سهلة خلال مفاوضاته



Cours offerts en Français et en Anglais

- Faculté d' Ingénierie POLYTECH Beirut
- Faculté de Tourisme et de Gestion Hôtelière
- Faculté de Santé Publique
- Faculté d' Economie et de Gestion
- Faculté de Droit
- Faculté de Droit Canonique
- Faculté des Sciences Politiques et des R.I.
- Faculté des Sciences Religieuses et Théologiques
- Freshman Program

Université La Sagesse, Campus Principale, Furn El Chebbak, Liban
Tél: 01 291 091 / www.uls.edu.lb



تحميل كل
الخسائر لمصرف
لبنان والمصارف
ومودعيها
تصفية للقطاع
المصرفي.

لبنان يأمل في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي في حدود 10 مليارات دولار. في احسن الاحوال، سيحصل على اقل من هذا المبلغ، حتى ان المصادر العليمة لا تعتقد ان في امكان صندوق النقد اقراضنا اكثر من 4 مليارات دولار. لا بد من ان يكون القرض مشروطا بتحقيق الاصلاحات التي لم يكف صندوق النقد عن مطالبة السلطات اللبنانية بتحقيقها. يمكن القول اننا نعرف الاصلاحات ونستطيع تطبيقها من دون رقابة الصندوق. علما ان القرض الذي سنحصل عليه اقل بكثير من حاجات لبنان، فما هي الفائدة التي سنجنيها اذا من البرنامج المنتظر مع الصندوق؟ الحقيقة ان لبنان يجني بشكل اساسي من البرنامج المنشود فائدتين: الاولى هي وجود مؤسسة دولية تراقب انجاز الاصلاحات المالية والادارية بعدما تلتكأت الدولة اللبنانية عشرات السنين في تنفيذها. اما الفائدة الثانية فهي انه في حال رغب لبنان في طرق ابواب دولية اخرى للاستقرار الميسر، من بعض الحكومات مثلا، فان وجود برنامج مع الصندوق يعطي لبنان مصداقية تجاه مصادر الاقتراض الاخرى.

لجنة الرقابة على المصارف هي المرجع الصالح لوضع معايير ميزانيات المصارف

لبنان دولة سيدة لا يستطيع صندوق النقد ان يفرض عليها شروطه، لاسيما اذا كانت شروطا سياسية. سواء كانت لصندوق النقد شروط ام لا، فهو لا يستطيع ان يفرض على الحكومة اللبنانية الخضوع لها. في المقابل، يمكن ان تناقش السلطات اللبنانية الصندوق وتسعى الى اقتناعه بتعديل شروطه، واذا لم تتمكن من ذلك فاما ان تقبل بما هو مطروح عليها او تخسر المنافع التي كانت تتوخاها، اي القرض.

في حال الاختلاف مع صندوق النقد، هل يمكن ان يستغني لبنان عن خدماته للخروج من ازمته؟
الجواب عن هذا السؤال دقيق. في الواقع

لجنة الرقابة على المصارف حول الديون المصرفية للقطاع الخاص المشكوك في تحصيلها، اي خسائر المصارف الناجمة عن تسليفاتها للقطاع الخاص. فقدرت لجنة الرقابة هذه الخسائر بمبلغ 12 تريليوناً ليرة لبنانية، فيما قدرت الخطة الحكومية هذه الخسائر باكثر من 40 تريليوناً. وقد اخذت اللجنة البرلمانية برأي لجنة الرقابة، فانخفضت الخسائر المقدرة بشكل ملموس. هذا على الصعيد الداخلي، اما بالنسبة الى صندوق النقد الدولي فهو ليس ملزماً بالتقيد برأي لجنة الرقابة او اية جهة اخرى. فالصندوق بوصفه مقرضاً، له ان يضع التقديرات التي يراها مناسبة مع معايير والقواعد المحاسبية الخاصة به. لذلك، فان الصورة الان تبدو كما يلي: الخطة الحكومية تقدر خسائر النظام المالي بحوالي 240 تريليون ليرة، لجنة المال والموازنة قدرتها بحوالي 80 تريليوناً على الاكثر. اما صندوق النقد الدولي فهو لم يقل كلمته بعد، الا ان مصادره ابدت ارتياحها الى ارقام الخطة الحكومية. وبالتالي، فان التقديرات النهائية ليست معروفة بعد.

هل يستطيع لبنان ان يرفض او يعترض على شروط الصندوق لقاء المساعدات؟